الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2023–2024

المحاضرة السادسة: النظام الإقتصادي الإشتراكي

1- تعريف النظام الإقتصادي الإشتراكي: هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، وقد تم تطبيق الفكر الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في العام 1917م للاشتراكية الماركسية أو العلمية، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي[1].

– يطلق لفظ الإشتراكية للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحيانا يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وبذلك تكون الإشتراكية نقيضا لسياسة الحرية الإقتصادية، كما يطلق أحيانا، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال، والطبقات الفقيرة بهدف سن التشريعات الإجتماعية، والإقتصادية، التي تخفف معاناتهم وتمنحهم بعض المزايا[2]، إلا أن الإشتراكية من الناحية العلمية تعني النظام الذي تزول فيه ملكية مواد الإنتاج والأراضي والآلات والمصانع للدولة، بمعنى آخر فإن الإشتراكية على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة[3].

–يقوم النظام الإشتراكي أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركيز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الإقتصاد القومي والحد من التقلبات التي تنتابه[4].

– وهو نظام يعتمد على الفلسفة الماركسية في طغيان المصلحة العامة على المصلحة الفردية ويجعل من الدولة قابضة بيد فولاذية على كل وسائل الحياة الإقتصادية في المجتمع ويحاول المساواة في الملكية بين أفراد المجتمع[5].

---

[1] – أحمد محمد عاشور، **النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه**، تاريخ النشر: 26/7/2016، متاح على الرابط التالي: https://www.alukah.net/culture/0/105878/ ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/02/09.

[2] – موسوعة مقاتل من الصحراء، **مرجع سابق**، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/02/09.

[3] – **نفس المرجع**.

[4] – داليا عادل الزيادي، **مرجع سابق**، ص 73.

[5] – عماد عمر خلف الله، **مرجع سابق**، ص 13.

– النظام الإشتراكي يقوم على مبدأ عام هو إلغاء الملكية الفردية للموارد الإقتصادية وأدوات الإنتاج، حيث يجب أن تتملك الدولة هذه الموارد والأدوات، فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية وللمشروعات الصناعية والتجارية ولمشروعات النقل والمصارف وللمشروعات الزراعية[1].

– لفظ الإشتراكية يقصد به عدة معاني: فهو يطلق أحيانا على مجرد تدخل الدولة في الإقتصاد وبذلك تكون الإشتراكية نقيضا لسياسة الحرية الإقتصادية كما يقصد منه تدخل الدولة لتحسين حال العمال والطبقات الفقيرة، ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الإشتراكية هي أنها النظام أو المذه الجماعي، معنى أن الدولة تمتلك وسائل الإنتاج وتحل مصلحة الجماعة محل مصلحة الفرد[2].

2– خصائص النظام الإقتصادي الإشتراكي: يقوم النظام الإقتصادي الإشتراكي على مجموعة من الخصائص التي نوجزها في الآتي:

أ– الملكية الجماعية أو العامة لوسائل الإنتاج: أي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليس ملك الفرد، الملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية[3]، ولا يعني ذلك أن الملكية الخاصة محرمة تحريما مطلقا في النظام الاشتراكي ، فالملكية الخاصة نظام طبيعى بالنسبة لأموال الاستهلاك حيث لا يستطيع الفرد أن يستهلك شيئًا قبل أن يتملكه ويكون له حرية التصرف فيه، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج صورتين هما:

– ملكية الدولة: وهي الصورة الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية، والتي تنجم عن طريق التأميم للأصول الإنتاجية مثل: الثروات الطبيعية، المرافق العمومية، مدارس، جامعات، بنوك، أو مايعبر عنه بالملكية الحكومية.

---

[1] – عبد الحكيم مختار طلبة، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] – صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص 64.

[3] – سعاد حوحو، **مرجع سابق**، ص87.

– **الملكية التعاونية:** ويكون عادة مجالها الجانب الزراعي حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأرض أو الصناعات الصغيرة، فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية[1].

وعموما فالملكية الاشتراكية تنصب على الوسائل التي تكون محلا لاستغلال طبقة على حساب طبقة أخرى والاستئثار الفائض والأرباح المحققة من هذا الاستغلال، مما يعني انتهاء العلاقات التعاقدية التي تسود النظام الرأسمالي وتحل حلها العلاقات التنظيمية، حيث يقوم بالإنتاج المنتجون المباشرون أي العمال ويحصلون على عائد الإنتاج سواء بصورة مباشرة من خلال لأجور أو بصورة غير مباشرة نم خلال الخدمات الاجتماعية والتي تقدمها الدولة نتيجة حصولها على جزء من الفائض وعلى هذا الأساس يقسم العمل في النظام الاشتراكي أي أن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في العمليات الإنتاجية تؤسس على إحلال التعاون وتجنب الصراع في استخدام وسائل الإنتاج الجماعية[2].

ب– التخطيط المركزي للإقتصاد القومي: يقوم التخطيط في النظام الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ، فجهاز التخطيط هو الذي يضع الخطة آخذا في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجية وظروفها، وله وحدة القرار النِّهائيِّ في وضع تلك الخطة، أمَّا التَّنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجية وفقا للخطة الموضوعة[3]، والتخطيط المركزي في الدول الاشتراكية يعني تنظيم الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام االشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والمواد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في هذا النظام[4].

---

[1] – **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] – العربي مجيدي، **محاضرة المدخل لعلم الإقتصاد**، سنة أولى علوم إسلامية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، ص 22، متاح على الرابط التالي: http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/wp-content/uploads/2018/04/%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B0-%D9%85%D8%AC%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%B7%D8%A7%D9%87%D8%B1.pdf ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/02/10.

[3] – أحمد محمد عاشور، **مرجع سابق**.

[4] – آسيا سعدان، **مرجع سابق**، ص53.

ج–التوزيع حسب الجهد المبذول: تتم عملية قسمة الأموال بين أفراد المجتمع الإشتراكي حيث يحصل المواطن العامل على أجر على مكافأة الإنتاج حسب مجهوده فالقاعدة الأساسية المتعلقة بتنظيم المجتمعات وتطورها تقتضي لكل إنسان حسب طاقته وحسب عمله، بذلك يصبح العمل ملزما وشاملا بالنسبة للجميع[1]، حيث يتم توزيع الناتج الاجتماعي على أساس أن نصيب كل فرد منه يتحدد وفقا لمدى مساهمته الحقيقية في النشاط الإقتصادي، وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل[2].

د– يستهدف الإنتاج إشباع إحتياجات المجتمع الإشتراكي المتزايدة والمتنامية: يسعى النظام الإشتراكي الأساس لإشباع حاجات غالبية أفراد المجتمع الإشتراكي أي أن الخطة الإقتصادية تثبت بها وتحدد الحاجات الإجتماعية الواجب إشباعها في فترة زمنية معينة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مع إيلاء جانب ترتيب هذه الحاجات لتخضع هي الأخرى إلى الزمن الحاضر والمستقبل وفي أولوية إتباعها[3].

هـ– تحقيق المصلحة العامة: يسعى النظام الإشتراكي إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع فالأفراد لا يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة كما في النظام الرأسمالي، وإنما يفترض أنهم يقومون بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع ولذلك فإن موارد المجمتع قد توجه لإنتاج سلع تتسم بإنخفاض معدلات الربح فيها لأنها سلع ضرروية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وهكذا فإن المصلحة العامة هي المحرك الرئيسي لتوظيف الموارد الإقتصادية وليس المصلحة الخاصة التي تستند إلى معيار الربح الخاص[4].

و– تكافؤ الفرص والعدالة في الحقوق: يرفض النظام الإشتراكي المساواة الشكلية التي لا تأخذ في الحسبان الفروق الفردية بين العمال حتى لاتكون هناك مكافأة على العمل الرديئ، فالمساواة أمام القانون وتأمين المواطن ضد أي مساس بحقوقه وضمان تمتعه بثمار عمله، وتمكين

---

[1] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص72.

[2] – آسيا سعدان، **مرجع سابق**، ص53.

[3] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 72.

[4] – داليا عادل الزيادي، **مرجع سابق**، ص 78.

المرأة من المشاركة في حياة المجتمع الإشتراكي سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وكفالة حرية الرأي والتعبير[1].

3–صور الإشتراكية: إتخذت الإشتراكية عدة صور أهمها: [2]

–الاشتراكية الخيالية: قامت عمى انتقاد النظام الرأسمالي وكشف عيوبه ودعا مؤسسوها إلى تنظيم المجتمع الرأسمالي من جديد وتوزيع الثروة توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع، وبدأت في انجلترا وفرنسا، إلا أنها اتسمت بالخيالية كون مفكريها وضعوا تنظيما جديدا للمجتمع في خيالهم، فكل مفكر وضع للمجتمع صورة معينة تخيل أنها أصلح الصور محاولا أن يحققها في الواقع .

–الاشتراكية العلمية: صاحبها كارل ماركس وقد عاب على أصحاب المذاهب الاشتراكية الخيالية أنهم لم يعمدوا إلى التحليل العلمي للمجتمع وظروفه الاقتصادية، ليستخلصوا من هذا التحليل القوانين التي تسمح بالتغلب على التناقضات الموجودة في القطاع الرأسمالي.

4– مزايا وعيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي: يتسم النظام الإقتصادي الإشتراكي بمجموعة من المزايا والعيوب التي نوجزها في التالي:

أ– مزايا النظام الإقتصادي الإشتراكي: تتمثل أبرز مزايا هذا النظام في التالي: [3]

–التوزيع المتكافئ في السلطة بين الأفراد حيث يغيب الشخص الطبيعي أو المعنوي القوى أو ذو الثروة، ومن ثم تغيب عنه السلطة حيث عادة ما تقترن السلطة بالثروة، ومن ثم تصبح الدولة هي الشخص الوحيد صاحب السلطة.

– التوزيع المتكافئ في الدخل

– اختفاء الأزمات الدورية في ظل الاقتصاد الموجه .

– عدم وجود ما يسمى بالاحتكار وما يرتبط به من آثار سيئة.

---

[1] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص73.

[2] – آسيا سعدان، **مرجع سابق**، ص 52.

[3] – عبد الحكيم مختار طلبة، **مرجع سابق**، 71.

ب– عيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي: تتمثل أبرز عيوب هذا النظام في مايلي: [1]

– لاتصل الحوافز المادية والمعنوية المقدمة في النظام الإشتراكي إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، وهو ماقد يؤدي لوجود نوع من التسيب واللامبالاة والتراخي من جانب بعض المسؤولين والمشرفين على المشروع وإدارته.

– سلطة إتخاذ القرار في النظام الإشتراكي تتجمع في أيدي مجموعة قليلة من المسؤولين والمخططين لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره مثل هذه السلطة يمكن أن يكون له آثار سيئة على المجتمع ككل، في حين يتحمل منظم المشروع في النظام الرأسمالي تبعية قراراته الخاطئة والآثار السلبية المترتبة عليها.

– يتعرض النظام الإشتراكي لبعض العيوب من أهمها الروتين والبيروقراطية، نتيجة وجود جهاز رقابي تنظيمي للمتابعة المستمرة والدقيقة، والإشراف والرقابة، وهو مايؤدي إلى تعطيل المصالح واستنفاذ الطاقات وهدر الوقت والجهد وزيادة الإجراءات، فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

– على الرغم من وجود قوة ردع في معاقبة المهملين إلى جانب وجود الحوافز للعاملين بجد، إلا أن هذه القوة لاتبلغ في درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد في النظام الرأسمالي من خسائر.

5– حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي: ترى الماركسية أن المشكلة الاقتصادية ناتجة في جوهرها عن التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الملكية وينعكس ذلك اجتماعيا في التناقض بين المالكين وغير المالكين وبالتالي فإن حل هذه المشكلة الاقتصادية يكون عند زوال هذا التناقض ويتم هذا وفقا لخطة شاملة عامة، فنظام الخطة هو البديل في نظام السوق الذي يعتمده النظام الرأسمالي في حل المشكلة الاقتصادية حيث تقوم الخطة المركزية الشاملة بالتنسيق بين مختلف القرارات الاقتصادية التي تعطي حلولا للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية[2]، وذلك عن طريق:[3]

– تحديدها لما يجب أن ينتج وكمية الإنتاج مما يعطي حلا لمشكلة التخصيص.

– تحديدها لأسلوب الإنتاج مما يعطي حلا لمشكلة تنظيم الإنتاج.

– تحديدها للأجور مما يعطي حلا لمشكلة التوزيع .

– تحديدها للجزء من الناتج القومي الذي يذهب للاستهلاك والجزء الذي يذهب للادخار والاستثمار مما يعطي حلا لمشكلة النمو الاقتصادي.

---

[1] – داليا عادل الزيادي، **مرجع سابق**، ص 79.

[2] – العربي مجيدي، **مرجع سابق**، ص22.

[3] – **نفس المرجع**، نفس الصفحة.